الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.8

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
16 November 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماكاي .....(نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنيتسوف

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-55295 (A)

0455295

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/58/435 و Add.1 و A/58/620؛ و A/59/32 و A/59/133 و Corr.1 و A/59/159 و Add.1 و A/59/172 و A/59/418)

١ - **السيد أولاغا أوور** (كينيا)، تحدث باسم المجموعة الأفريقية فقال إن المجموعة تود أن تعلن عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في الجلسة السابقة للجنة. ومضى يقول إن المجموعة تلاحظ بعين التقدير ما يطرأ على استخدام مرافق المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي من تقدم وتحسن منذ إنشاء دائرة دائمة للترجمة الشفوية في عام ٢٠٠١. ومع ذلك لا يزال يلزم بذل المزيد من الجهد لجذب عدد أكبر من المستخدمين إلى هذه المرافق. وفي هذا الصدد أشار إلى حملة ترويج يجري القيام بها لزيادة عدد المنتفعين بمركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقال إن القاعدة المعمول بها في المقر تلزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بعقد جميع اجتماعاتهما ومؤتمراتهما بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وقال إن من الضروري أن يواصل الأمين العام بذل جهوده المقدرة التي ترمي إلى زيادة عدد المنتفعين بمركز المؤتمرات. كما ينبغي للمركز أن يقوم بإقامة روابط مع مراكز وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالمؤتمرات وبتطبيق نظام موحد لإدارة شؤون المؤتمرات وغير ذلك من ضروب التكنولوجيا الحديثة من أجل زيادة الكفاءة في مجال تقديم الخدمات.

٢ - وأضاف إن المجموعة تلاحظ مع القلق المعدلات العالية للشواغر في دائرتي الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية بنيروبي، حيث بلغت في واحدة ٢٥ وفي الأخرى ٢٦,٣ في المائة على التوالي، بالمقارنة مع ما لا يزيد عن ٧,٧٩ و ٣,٦٥ في المائة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. كما يلاحظ المعضلة التي ظلت تحول دون تزويد وحدة الترجمة الشفوية العربية بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ومضى يقول إن من الضروري إيجاد استراتيجية طويلة الأجل لحل مشكلة الشواغر المزمنة في نيروبي، وهي مشكلة لم تحظ بما تستحقه من الاهتمام. وقال إن المجموعة تأمل في أن يعمد الأمين العام إلى تقديم اقتراح في هذا الصدد خلال الدورة الحالية.

٣ - وفيما يتعلق بخطة المؤتمرات والاجتماعات، قال إن المجموعة تلاحظ تداخل مواعيد دورة المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة مع مواعيد دورة لجنة التنمية المستدامة خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وقال إن من الضروري تجنب مثل هذا التداخل مستقبلا لما يثيره من صعوبات للوفود الصغيرة التي تأتي من البلدان النامية. وتلاحظ المجموعة كذلك مع القلق عدم تلبية بعض الطلبات المتعلقة بتوفير خدمات الترجمة الشفوية لبعض المجموعات الإقليمية والمجموعات الكبيرة الأخرى للدول الأعضاء، رغم وجود مقرر للجمعية العامة ينص على إدراج جميع الموارد اللازمة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأضاف أن المجموعة تأسف أيضا لعدم توفير خدمات الترجمة الشفوية المرئية خلال جزء من الجلسة رقم ٤٥٩ للجنة المؤتمرات، اشترك فيه عدد من ممثلي بعض الوحدات المعنية بخدمة المؤتمرات في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا. ولهذا لم تتمكن بعض الوفود من متابعة المداولات.

٤ - وقال إن المجموعة تتوقع أن يؤدي إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إلى رفع مستوى الأداء وزيادة فعالية التكلفة وإلى تحسينات في مجالي الكفاءة والإنتاجية. وترحب المجموعة بإقامة إدارة عالمية موحدة لخدمات المؤتمرات وبالاشتراك النشط لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي في هذه العملية. كما ترحب بالجهود الرامية إلى

إشراك المكتب في اقتسام المعايير والممارسات الجيدة والتطورات التكنولوجية مع مراكز العمل الأخرى، رغم أنها تتطلع إلى اتباع نهج أكثر اتساما بطابع التكامل في هذا المجال.

٥ - **السيدة شين** (كندا) تحدثت أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فأكدت أن الوفود التي تتحدث باسمها تؤيد بقوة مواصلة إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وهي تحيط علما بالجهود التي تبذل في مجال الإدارة القائمة على النتائج والتقدم المحرز في زيادة فعالية التكلفة والكفاءة وإقامة نظام عالمي موحد للإدارة. ومضت تقول إن اتباع نهج يقوم على التعاون فيما بين مراكز العمل في مجال التخطيط، رغم أنه أمر مرغوب إلا أنه ينبغي ألا يفضي إلى التقليل من السلطة العامة لوكيل الأمين العام، لكونه لا يزال مسؤولا عن جميع الموارد ذات الصلة. وقالت إن توحيد تكنولوجيا المعلومات في مجال العمل لا يتم بالسرعة المتوقعة. وأضافت أن الوفود الثلاثة تتطلع إلى إنجاز مرحلة الانتقال إلى مرحلة التدفق الالكتروني في جميع مقار العمل في وقت مبكر، وأن هذا الإنجاز يتطلب تحقيق أهداف بعينها وتقوية قيادة ورؤية إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وأضافت أن الأمر يتطلب وضع معايير كمية لقياس الإنتاجية والكفاءة وفعالية التكلفة بوصفها من آليات الإدارة. وبالتالي فإن عدم إحراز تقدم في وضع المعايير اللازمة لقياس الإنتاجية والكفاءة أمر غير مفهوم. وفي الختام قالت إن الوفود الثلاثة تود أن تتقدم باقتراح يدعو إلى عرض البند المتعلق بخطة المؤتمرات للنظر فيه مرة كل سنتين، لكونه رغم أهميته لا يتطلب أن ينظر فيه سنويا.

٦ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): قال إن تنظيم الإجراءات الحكومية الدولية المتعلقة بسن التشريعات يتوقف إلى حد كبير على مدى فعالية خدمات المؤتمرات وكفاءتها، وأن الغاية من الإصلاح الإداري ينبغي أن تكون هي توفير هذه الخدمات.

٧ - ومضى يقول إنه في حين أن وفده رحب بالجهود التي تبذلها الإدارة لأداء دورها فيما يتعلق بتوفير دعم فعال للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، إلا أنه يرى أن تقرير الأمين العام عن إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (A/59/172) تضمن بعض الأحكام التقديرية بشأن مباحثات جارية ذات طابع حساس ومثير للجدل بشأن تنشيط الجمعية العامة. لذلك فإنه يرى أن المناقشة التي وردت في التقرير بشأن مسائل من قبيل ''إصلاح طرق عمل اللجان الرئيسية'' غير مناسبة، لأنها لا تقتصر على الدول الأعضاء.

٨ - وأضاف أن الأمل يحدو وفده في أن يؤدي النظام الإلكتروني لتخطيط الاجتماعات وتخصيص الموارد (النظام الإلكتروني للاجتماعات) إلى تحسين قدرة الأمانة العامة على الاستجابة للطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء. وقال إن من الضروري إجراء تحليل عميق للمشكلة المزمنة في مجال توفر الوثائق؛ وأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تحتفظ بحقها في طلب التقارير التي ترى أنها ضرورية لعملية التشريع وأن تطلب تعميم رسائلها، أيا كان طولها، بوصفها وثائق رسمية. وأردف أنه ولئن كان لا يستطيع لاعتبارات افتراضية لها صلة بالميزانية أن يوافق على بعض قرارات تشكل، انتهاكا لحقوق الدول الأعضاء وامتيازاتها، إلا أنه مستعد لأن ينظر في أي اقتراحات ترمي إلى تحسين عملية توفير الوثائق.

٩ - وفي ضوء الأزمة التي مرت بها اللجنة الخامسة في الدورة الحالية، فإن وفده تراوده شكوك بشأن صحة ما جاء في الفقرة ٢٨ من تقرير الأمين العام عن إصلاح الإدارة (A/59/172) من استنتاج يقول بأنه ''يوجد اتجاه نحو التحسن في إصدار الوثائق في مواعيدها''. كما يود أن

يطلب إيضاحات بشأن المعلومات الإحصائية الواردة في هذه الفقرة. ورغم أنه لا يعارض تغيير المعيار الحالي إلا أنه يتساءل عن السبب الذي حدا بالأمانة العامة إلى استخدام قاعدة الأربعة أسابيع بدلا عن الستة أسابيع لقياس إصدار الوثائق في مواعيدها خلال الدورتين السابعة والخمسين والثامنة والخمسين للجمعية وعن الهيئات التي تأثرت بعمليات تأخير إصدار الوثائق.

١٠ - وفيما يتعلق بنظام الطباعة حسب الطلب والوفورات التي يمكن تحقيقها، يود وفده أن يعيد إلى الأذهان أنه سبق للجمعية العامة أن بتّت بشكل قاطع بأن هذه الطريقة ينبغي ألا تؤثر لا على نوعية الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء ولا على عدد الوثائق التي يجوز للوفد أن يطلبها. وعلاوة على ذلك، ورغم أن الفقرة ٣٥ من تقرير الأمين العام تشير إلى أن بعض الفوائد الملموسة تشمل تخفيض عدد الموظفين بواقع ١٣ موظفا، فإن الباب ٢ من الجزء الأول من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6، الباب ٢، الفقرة ٢-١٢ (ز)) يتضمن إشارة إلى إعادة هيكلة في مجال تجهيز النصوص تتمثل في إلغاء ٧ وظائف ونقل ١٩ وظيفة أخرى إلى مجالات أولويات أخرى داخل الإدارة. وتساءل عن السبب في اختلاف الأرقام والأساس الذي استُند إليه في حساب الوفورات، خاصة فيما يتعلق بتكاليف الموظفين.

١١ - وقال إنه يريد معرفة أسباب ومتوسط طول حالات التأخير الواضحة بين إتاحة وثيقة ما في شكل إلكتروني وإتاحتها في شكل مطبوع. وأضاف أن الأمانة العامة، على ما يبدو، تعطي الأسبقية للنسخ الإلكترونية للوثائق، مما يشكل انتهاكا لمقررات الجمعية العامة ذات الصلة.

١٢ - **السيدة كين** (الأمين العام المساعد لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أعربت عن امتنانها للوفود لما أدته من تأييد لجهود الإدارة. ومضت تقول إنه فيما يتعلق بنظام تبيين الفترات الزمنية لإصدار الوثائق، فإن الغاية من تطبيق أي نظام جديد هي خدمة الدول الأعضاء بشكل أفضل. بيد أنه بالنظر إلى التجربة البضة للإدارة مع هذا النظام، لا تزال هنالك مشاكل ذات صلة بهذه السن المبكرة ليس في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات فحسب وإنما أيضا في الإدارات التي تقوم بإعداد الوثائق، وأن الأمر يتطلب الانضباط من جانب الجميع. ومضت تقول إن من غير المنطقي أن نقول أن العيب يكمن في نظام تبيين الفترات الزمنية لإصدار الوثائق في حد ذاته فيما يتصل بالتأخير في إصدار الوثائق. فهو يتيح من المرونة ما يزيد على المرونة التي يتيحها نظام العشرة أسابيع بالنسبة لتقديم الوثائق في مواعيدها، رغم أن هذه القاعدة لا تزال سارية وينبغي التمسك بها حيثما أمكن. وأضافت أنه يمكن تغيير مسألة التأخير في تقديم الوثائق بحيث يتم إصدارها بصورة أسرع، ولكن ذلك يتطلب رصد المزيد من الموارد. والغاية من نظام التبيين هي بالتحديد تجنب التجاوزات الكبيرة في التكاليف على نحو ما حدثت في الماضي، من أجل ضمان المزيد من القدرة على التنبؤ بإصدار الوثائق.

١٣ - وذكرت أن بعض الوفود أشارت إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم إلى مجلس الأمن عن البيانات المالية للجنة الأمم المتحدة للتعويضات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/2004/789). ومضت تقول إن هذه الوثيقة قدمت إلى الإدارة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لإصدارها في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وهي فترة قصيرة للغاية للإصدار. وهذه الوثيقة هي واحدة من مجموعة من التقارير المطلوبة من المجلس فيما يتصل بالتحقيقات الجارية بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء. ونظرا لطول التقارير المذكورة وقِصر المهلات الزمنية التي حددت لإصدارها، قامت الإدارة بإصدار توجيهات تقضي بتصوير

المرفقات باللغة التي قُدمت بها. ولهذا صدرت مرافق الوثيقة S/2004/789 بالانكليزية فقط.

١٤ - وذكرت أن توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء كان موضوعا لتحليل ورد في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/57/228)؛ وأنه تم التوصل إلى استنتاج يقول بأنه يلزم رصد موارد مخصصة لهذا الغرض في الميزانية البرنامجية من أجل توفير تلك الخدمات بصورة أكثر قابلية للتنبؤ بها. وفي الوقت الحاضر يجري توفير تلك الخدمات على أساس مخصص الغرض ضمن حدود الموارد القائمة. أما النسبة المئوية للطلبات المتعلقة بالترجمة الشفوية فقد انخفضت من ٩٨ في المائة قبل عامين إلى ٩٠ في المائة خلال الفترة قيد الاستعراض. بيد أنه في ظل الظروف الراهنة يمكن اعتبار ٩٠ في المائة نسبة عادية لنيويورك. وفضلا عن ذلك فإن الاجتماعات التي توفَّر لها خدمات الترجمة الشفوية ظلت تزاد، في الواقع، بنسبة ١٠ في المائة خلال السنة على مدى السنوات الثلاث الماضية. ومن أجل ضمان اتساق الممارسة قامت الإدارة بإنشاء فرقة عمل معنية بتخطيط الاجتماعات لكي تقوم بمراجعة الإجراءات المتبعة في كل مركز من مراكز العمل وبإعداد اقتراحات تتعلق بالطرق والوسائل الكفيلة بتحسين توفير الخدمات.

١٥ - وقالت إن الإدارة تشاطر الوفود اهتمامها بتمويل الوظائف في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عن طريق الجمع بين اعتمادات تدرج في الميزانية العادية وأخرى مستمدة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وذكرت أنه في حين أن جميع وظائف خدمات الترجمة الشفوية الـ ٢٠ جرى تمويلها من الميزانية العادية إلا أن ٣٥ من أصل ٣٧ وظيفة في مجال خدمات الترجمة التحريرية لا تزال تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية ولا تتيح أي فرص للحياة المهنية. وأن هذه الحالة لا تقتصر على جعل اجتذاب المرشحين المؤهلين مسألة صعبة وإنما تنطوي كذلك على عدم الإنصاف بتقسيم الموظفين إلى فئتين. وذكرت أنه نما إلى علمها أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يعتزم معالجة هذه المشكلة في دورة الميزانية المقبلة، رغم الاكتظاظ في مجال تحويل الوظائف.

١٦ - وذكرت أن معدل الشواغر في مجال الترجمة الشفوية سوف يتقلص إلى حد كبير بفضل الامتحانات التنافسية الجديدة التي ستعقد. والمشكلة أكثر ما تكون حدة في كابينة العربي. وهنالك امتحان تنافسي عُقد بالفعل وستجرى مقابلات مع المرشحين الناجحين عما قريب. وبعد ذلك يشرع مكتب إدارة الموارد البشرية في إجراءات التعيين مع إعطاء الأولوية لدائرة خدمات الترجمة الشفوية في نيروبي. وأوضحت أن المعدل العالي للشواغر في مجال الترجمة التحريرية يعزى في الأساس إلى ازدياد حالات التقاعد في السنوات الأخيرة. ورغم أن الإدارة كانت قد خططت للخلف، بما في ذلك عن طريق إجراء المزيد من الامتحانات التنافسية لاختيار المترجمين التحريريين، إلا أن هذه المشكلة كبيرة بشكل لم يسبق له مثيل. وهنالك عامل آخر وراء المعدل العالي للشواغر يتصل بالتنقل، وهو أمر تحث عليه الإدارة.

١٧ - واستجابة للطلب المقدم من الجمعية العامة في الفقرة ٩ من الجزء ثانيا - باء من قرارها ٥٨/٢٥٠، اقترحت الإدارة خمسة خيارات لجعل توفير المحاضر الموجزة يتسم بالمزيد من الكفاءة وفعالية التكلفة. وهذه الخيارات أوجزت في تقرير الأمين العام عن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (A/59/172، الفقرات ٥٩-٩٣). ومضت تقول إنه خلال الدورة الموضوعية للجنة المؤتمرات التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أبدت الدول الأعضاء اهتماما بالخيار المتعلق بتركيز تدوين المحاضر الموجزة في دائرة الترجمة الانكليزية، وهو خيار يمكن الجمع بينه وبين خيار تقليص طول الوثائق الموجزة. وبالإضافة إلى ذلك حظي خيار

الاستعاضة عن المحاضر الموجزة بالتسجيلات الرقمية بالتأييد في أوساط بعض الوفود داخل لجنة المؤتمرات واللجنة الخامسة على حد سواء. وإذا ما كانت الدول الأعضاء ترغب في ذلك، فإن الأمانة العامة سوف تقوم بدراسة الآثار العملية والمالية للخيار الأول وبتقديم مشروع نموذجي إلى الجمعية في دورتها الستين. كما ستقوم بدراسة إمكانية تحديد إطار زمني لنشر المحاضر الموجزة.

١٨ - وذكرت أن جدوى المحاضر الموجزة ظلت موضوعا لمناقشة مستفيضة. بيد أن البت في هذه المسألة متروك للدول الأعضاء. ويلزم كذلك تحديد ما إذا كانت الهيئات الحكومية الدولية التي يحق لها الحصول على محاضر موجزة تريد التنازل عن هذا الحق. وذكرت أنه في حين أن صياغة المحاضر الموجزة التي ترد باللغة الأصلية يتم إنجازها عادة خلال بضعة أيام بعد الاجتماع إلا أن ترجمتها إلى اللغات الرسمية الخمس الأخرى تتأخر بسبب الضغط الناجم عن ترجمة وثائق تنفيذية أخرى لها أولويات عليا. ومن أجل إصدار المحاضر الموجزة بطريقة أكثر تقيدا بالمواعيد يلزم دعم ملاك موظفي دوائر الترجمة التحريرية أو توفير موارد إضافية للترجمة التعاقدية للمحاضر الموجزة، خاصة في ضوء الزيادة الأخيرة التي طرأت على عدد الاجتماعات، مما أدى إلى زيادة موازية في طلب المحاضر الموجزة دون زيادة مناظرة في الموارد. وعوضا عن ذلك لربما ترغب الجمعية العامة في إجراء دراسة دقيقة تامة لمسألة فعالية تكلفة المحاضر الموجزة وباستعراض قائمة الهيئات التي يحق لها الحصول عليها. وإلى أن تتم هذه الدراسة رأت الإدارة ألا تطلب رصد أي اعتماد خاص للمحاضر الموجزة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ولكنها ستفعل ما في وسعها للتعجيل بإنجاز هذه الوثائق ضمن حدود الموارد الحالية.

١٩ - وذكرت أن اجتماعات الإحاطة التي تعقد لتمكين الدول الأعضاء من الإلمام بالمصطلحات المستخدمة والتشاور معها بشأن تحسين خدمات اللغات سوف تعقد مرتين في السنة بالنسبة لكل واحدة من اللغات بدلا عن مرة واحدة في السنة. وذكرت أن الإدارة تعتزم أيضا إنشاء موقع على الإنترنت للاستقبال المتواصل للتعليقات التي تُبدى. وإلى أن يتم إنشاء هذا الموقع، فإنها سوف تكون ممتنة لأي تغذية ارتجاعية تقدمها الوفود عن طريق النظام الإلكتروني للاجتماعات. وأضافت أن المعلومات ذات الصلة بهذه الاجتماعات تنشر حاليا على لوحات النشرات الإلكترونية وفقا للترتيب الزمني لمواعيد عقد الاجتماعات. وفي حالة عقد أكثر من اجتماع واحد في نفس الوقت، فإن المعلومات ذات الصلة تنشر وفقا للترتيب الهرمي للهيئات المعنية. وذكرت أنه تبين أن هذا الترتيب هو الأفضل من ناحية عملية. ولكن إذا كانت الدول الأعضاء ترغب في ذلك، فإن الإدارة على استعداد لاعتماد الترتيب الهرمي باعتباره المعيار الأول على أساس الممارسة المتبعة في يومية الأمم المتحدة. وفي الختام ذكرت أنه توجد ثلاثة مستويات مختلفة للوصول إلى نظام الوثائق الرسمية. وحينما يتم تطبيق النظام الذي يتيح للجمهور إمكانية الوصول المجاني إلى هذه الوثائق، فسوف يكون هذا الامتياز قاصرا على الوثائق المتاحة للتوزيع العام فقط. أما الوصول إلى أوراق غرف الاجتماعات، على سبيل المثال، فسوف تتم حمايته بكلمة سر.

٢٠ - **السيدة غواكوشي** (كوبا): قالت إن وفدها، ولئن كان يرحب بالمعلومات المقدمة من مساعد الأمين العام، إلا أنه يرى أنها لم تردّ على الأسئلة التي أثارها وأعادت إلى الأذهان موقفها الذي يقول بأن الأسئلة التي تثار في اجتماعات رسمية للجنة ينبغي الإجابة عليها في اجتماع رسمي.

٢١ - **السيد أيلجي** (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى إصدار إضافة إلى وثيقة صادرة بالانكليزية فقط، رغم أن الإضافات تعتبر جزءا من الوثيقة الرسمية، وكرر القول بأن

الوثائق الرسمية ينبغي أن تصدر بجميع اللغات الرسمية. وفيما يتعلق بالمحاضر الموجزة، قال إنه لاحظ عدم وجود طلب يتعلق بالموارد التي يلزم رصدها في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لهذا الغرض. واستدرك قائلا إن الجمعية العامة، في قرارها ٥٨/٢٥٠، طلبت إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إصدار الوثائق الموجزة في الوقت المناسب وإلى ولايتين تتصلان بهذه المسألة تردان في الخطة المتوسطة الأجل لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٥ والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأضاف أنه يرى وجوب أن تتضمن الميزانية الاعتماد اللازم لإصدار المحاضر الموجزة في مواعيدها. وأعرب عن رغبته في تلقي رد خطي على التساؤلات التي أثارها.

٢٢ - **السيد اولاغو اوور** (كينيا): قال إن وفده يود هو الآخر أن يحصل على نص نسخة خطية من ردود مساعدة الأمين العام.

٢٣ - **السيدة أودو** (نيجيريا): كررت طلب ممثل كينيا المتعلق بالنص الخطي لردود مساعدة الأمين العام وقالت إنه، إذا ما كانت توجد مثل هذه الزيادة في الطلب على المحاضر الموجزة، فلماذا لم تدرج في الميزانية البرنامجية؟

٢٤ - **الرئيس**: أكد أنه سيعمل على توفير النص الخطي المطلوب؛ وأنه سوف يتباحث مع المكتب بشأن مسألة تحديد الموعد الزمني لاجتماع آخر يعقد لتوفير المعلومات التي طلبتها الوفود.

٢٥ - **السيدة كين** (الأمين العام المساعد لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أوضحت أنه بالرغم من أن عدد الهيئات التي يحق لها الحصول على محاضر موجزة لم يزد، إلا أن الاجتماعات التي عقدتها زادت مما أدى إلى زيادة في طلب المحاضر الموجزة. وأضافت أن الإدارة طلبت رصد المزيد من الموارد لأن باعتبار هذه المسألة سبق أن عولجت في تقرير الأمين العام عن تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (A/57/289). ففي ذلك الحين اقترحت الإدارة على الجمعية العامة ضرورة إجراء تحليل للمحاضر الموجزة يقوم على فعالية التكلفة وريثما تتم إتاحة نتائج ذلك التحليل دأبت الإدارة على تأدية مهامها، وسوف تواصل تأدية مهامها، ضمن حدود الميزانية الحالية.

٢٦ - وكرد أولي على الأسئلة التي أثارتها ممثلة كوبا، قالت إن قاعدة الستة أسابيع المتبعة فيما يتعلق بتوفير المحاضر لا تزال سارية، ولكن الإدارة اعتمدت قاعدة الأربعة أسابيع كتدبير داخلي مؤقت ليس إلا وسوف يعاد النظر في هذا التدبير في ضوء التجربة. وأكدت أن الإدارة سوف تقوم بإتاحة آخر المعلومات حينما تقوم اللجنة بتخصيص المزيد من الوقت لهذه المسألة.

٢٧ - **السيد اويدراغو** (وحدة التفتيش المشتركة): أشار إلى أن الفقرة ٣٧ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''من نظام الأقراص الضوئية إلى نظام الوثائق الرسمية: حالة التنفيذ والتقييم'' يتضمن رسما بيانيا يصف ٧ مستويات للوصول إلى نظام الوثائق الرسمية. ومضى يقول إن المستويات من ١ إلى ٤ تتيح إمكانية الوصول إلى الوثائق غير المقيدة والوثائق المعدة للتوزيع العام والوثائق الموجودة بنسخ محدودة والوثائق المؤقتة. وإنه بما أن إمكانية الوصول المتاحة للجمهور لا تتجاوز المستوى الرابع، فإن المستعملين الذين يريدون الوصول إلى وثائق بعينها، مثل ورقات غرف الاجتماعات؛ التي توجد في المستوى الخامس، سوف يواجهون صعوبات. ولهذا تضمنت التوصية ٧ (د) الواردة في التقرير اقتراحا يطلب فيه إلى الأمين العام استعراض السياسات المتعلقة بإمكانية الوصول بالنسبة للوثائق المذكورة، لا سيما الوثائق ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتضمنت الفقرة ٣٦ إشارة إلى أنه حتى إذا ما أقرت الجمعية العامة مبدأ الوصول المجاني، فإنه يلزم

تسجيل بعض المستخدمين، نظرا لأن نظام الوثائق الرسمية لا يتضمن الوثائق العامة فحسب وإنما أيضا الوثائق المحظورة التي يلزم الاستمرار في حمايتها بكلمة سر.

٢٨ - **السيد أولاغو أوور** (كينيا): قال إنه سيقدِّر للمكتب بذل مزيد من الجهود لإتاحة المزيد من الوقت للبند قيد المناقشة من بنود جدول الأعمال وأنه سيكون ممتنا للإجابة على سؤاله السابق بشأن كيفية حل مشكلة تداخل مواعيد دورتي موئل الأمم المتحدة ولجنة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٢٩ - **السيد أيلجي** (الجمهورية العربية السورية): رحب بالإيضاح الذي قدمه ممثل وحدة التفتيش المشتركة. وقال إن على الأمانة العامة، من ناحيتها، أن تقوم بتوفير تفاصيل كاملة عن الترتيبات المتعلقة بالوصول إلى الوثائق الرسمية في حالة إقرار مبدأ الوصول المجاني واستعراض تصنيف الوثائق التي توجد في هذا النظام.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٢٥.